د. أنيس مصطفى القاسم*

معايير الحل التفاوضي لانهاء الاحتلال الاسرائيلي (3)

التزامات الدول الاخرى والامم المتحدة

1ـ بعد أن نظرت محكمة العدل الدولية في مشروعية الجدار الذي أقامته وتقيمه اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة وقررت أنه غير شرعي ويجب ازالته والتعويض عن الاضرار التي تسبب فيها، انتقلت المحكمة لبحث التزامات الدول الاخرى والتزامات الامم المتحدة في هذا الخصوص ومسؤوليتها عن حل القضية الفلسطينية. ووجهت المحكمة اللوم للامم المتحدة لفشلها بسبب ممارسة أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض. وفي هذا البحث نتحدث بايجاز عن هذا الجانب من جوانب الفتوى، ونُذَكِّر بما قلناه سابقا من أن هذه الفتوى لها صفة الالزام نظرا لأن المبادئ التي قررتها هي مبادئ عامة من مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الانساني الملزمة للجميع وأن الجمعية العامة للامم المتحدة قد اعتبرتها كذلك.

التزامات الدول الأخرى

2ـ نعني بالدول الأخرى باقي دول العالم، بما فيها بطبيعة الحال الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي. وقد خاطبتها المحكمة اولا بصفتها دولا، ثم خاطبتها بصفتها أعضاء في الامم المتحدة، ونتعرض لذلك في القسم الثاني من هذا المقال. أما التزاماتها بصفتها دولا فقد حددتها المحكمة فيما يلي:

أولا: التزامات يفرضها القانون الدولي والقانون الدولي الانساني على جميع الدول.

ثانيا: الالتزام بعدم الاعتراف بمشروعية الجدار.

ثالثا: الالتزام بعدم تقديم المساعدة أو العون للمحافظة عليه.

رابعا: الالتزام بضمان احترام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بمعاملة المدنيين اثناء النزاعات المسلحة.

أولا: الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي والقانون الدولي الانساني

3ـ حددت المحكمة الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي والقانون الدولي الانساني بخصوص الاحتلال الاسرائيلي، وقررت أنها ملزمة لجميع الدول، وليس لاسرائيل فقط لما لها من العمومية. ومعنى هذا أن الدول ملزمة باحترامها في تعاملها مع النزاع الفلسطيني الاسرائيلي فيما يتعلق بالاحتلال وآثاره والحل الذي يجب التوصل اليه، بحيث لا تقع مخالفة لاحكام أي من القانونين. فموافقة دولة من الدول مثلا على بقاء المستوطنات أو على ضم أراض فلسطينية محتلة، كالقدس، يضعها في موقف المخالف. وكذلك بطبيعة الحال تقديم الدعم العسكري أو المالي أو السياسي للابقاء على الاحتلال أو لبناء المستوطنات أو لانتهاك حقوق الانسان الفلسطيني. ويترتب على اخلال اسرائيل بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الانساني الملزمة للجميع حقٌ لكل دولة في اتخاذ اجراءات من جانبها لمحاولة انهاء هذه المخالفة. ومؤدى ذلك أن مقاطعة أية دولة لاسرائيل بهذا الهدف أو لحملها على احترام حقوق الانسان الفلسطيني هي مقاطعة مشروعة، وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية معها، لأن من واجب كل دولة حماية الشرعية الدولية. بل وربما يحق لها أن تقاضي اسرائيل أمام محمكة العدل الدولية أو أية جهة قضائية أخرى مناسبة لأن لها مصلحة في احترام القانون الدولي، وهذا ينطبق بشكل خاص على الدول العربية والاسلامية التي لها، فضلا عن المصلحة العامة في احترام القانون الدولي، مصلحةٌ خاصةٌ بحكم تأثرها المباشر نتيجة للانتهاكات الاسرائيلية.

ثانيا: الالتزام بعدم الاعتراف بالجدار

4ـ حيث أن المحكمة قد قررت أن الجدار غير شرعي، فقد كان من الطبيعي أن تقرر التزام الجميع بعدم الاعتراف به. وهذا الالتزام موجه للدول كافة، وتلتزم به الدول العربية والسلطة الفلسطينية بوجه خاص. فالدول العربية والسلطة الفلسطينية اعتادت على تقبل معظم ما تدعيه اسرائيل بأنه ضروري لأمنها. فمصر مثلا تقلصت سيادتها على سيناء لهذا السبب. والسلطة الفلسطينية طاردت وسجنت النشطاء الفلسطينيين لهذا السبب أيضا. وفي أية مفاوضات قد تجري، فإن اسرائيل ستتمسك حتما بأن الجدار ضروري لأمنها، ونخشى أن تتكرر المواقف، فتوافق الانظمة العربية على ذلك وتبدأ الضغوط على الفلسطينيين للموافقة على بقاء الجدار، خاصة وأن اسرائيل ماهرة في تقديم المُسَكِّنات، مثل ايجاد معابر تتعهد بإبقائها مفتوحة، أو أنها ستصدر التصاريح لأصحاب الاراضي الواقعة خلف الجدار للوصول اليها. ووجه الخطورة هو قبول هذه المسكنات. الجدار غير شرعي ويجب التمسك بازالته كما قررت المحكمة، مهما كلف الأمر، لأنه سيكون هو الحل النهائي للقضية الفلسطينية الذي يحقق لاسرائيل هدفها بأن تمتد حدودها هي من النهر الى البحر.

ثالثا: الالتزام بعدم تقديم عون أو مساعدة للحفاظ على الجدار

5ـ وهذا التزام طبيعي ينتج عن القرار بأن الجدار غير شرعي ويجب ازالته. وفي رأينا أن هذا الالتزام لا يقف عند حدود الدعم المادي وانما يتعداه الى الدعم السياسي أو الدبلوماسي.

فهو لا يشمل فقط ما تقدمه أمريكا من مساعدات عسكرية لاسرائيل أو من قروض أو تسهيلات قروض، وإنما يشمل أيضا دعمها لها في مجلس الأمن، باستعمال حق النقض مثلا للحيلولة دون اتخاذ اجراءات جماعية من المجتمع الدولي لارغام اسرائيل على ازالة المخالفة، وهي بناء الجدار. ومن رأينا أنه يجوز مقاضاة أمريكا ليس فقط بسبب دعمها للاحتلال ولكن بسبب ممارستها غير المشروعة لحق النقض للابقاء على أوضاع غير شرعية.

ويفرض هذا الالتزام على الدول منع شركاتها من المساهمة في بناء الجدار، ومن هنا تأتي سلامة القرارات التي اتخذتها كنائس امريكية وبريطانية بانهاء مساهمتها في شركة كاتربلر الامريكية التي تستعمل معداتها في بناء الجدار وتجريف الاراضي الفلسطينية.

رابعا: الالتزام بما تفرضه اتفاقية جنيف الرابعة

6ـ خلافا لما ادعته اسرائيل، فقد قررت محكمة العدل الدولية أن اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين مُلزمةٌ لها. وبالتالي فقد رتبت المحكمة التزاما على الدول الاخرى بالعمل على تأمين احترام اسرائيل لهذه الاتفاقية، وذلك وفاء بالالتزام بذلك وفقا للاتفاقية ذاتها. فاتفاقيات جنيف الاربع نصت ليس فقط على احترام الاطراف لها وانما أيضا على التزامهم بتأمين احترام الاطراف الآخرين لها.

هذا التزام على كل دولة طرف في الاتفاقية، وهو التزام تعاقدي فردي وجماعي، بمعنى أنه يحق لكل دولة أن تتخذ ما تراه من اجراءات ضد اسرائيل لحملها على احترام أحكام الاتفاقية، كما أنه من حق الدول الاطراف مجتمعة أن تقرر هذه الاجراءات. الدول العربية والاسلامية جميعا أطراف في هذه الاتفاقية، ومن حقها أن تتخذ قرارات واجراءات ضد اسرائيل لكي توقف انتهاكاتها لها، كوقف التطبيع والمقاطعة وتعليق العلاقات الدبلوماسية.

واذا أقدمت هذه الدول على هذه الاجراءات فإنها تُذَكِّرُ الاطراف الأخرى بالتزامها وتتمكن من الدعوة من موقف فاعل لاتخاذ اجراءات. أما العمل الجماعي فيأتي عن طريق دعوة المؤتمر العام للدول الاطراف. وقد سبق لهذا المؤتمر أن عُقِد وطالب اسرائيل بالالتزام بالاتفاقية، الا أن الوقت قد حان لتحريك هذه الاداة الدولية التي ليس فيها لأحد حق النقض لتتخذ اجراءات ضد اسرائيل غير مناشدتها باحترام الاتفاقية. والظروف الحالية مواتية لذلك نظرا لتنوع الانتهاكات الاسرائيلية وتعددها، واستنادا الى فتوى محكمة العدل الدولية. غير أننا نعود ونكرر أن حقوقنا تضيع وتهدر لأن انظمتنا لا تتمسك بها أو تتهاون في ذلك.

التزامات الامم المتحدة

7ـ في نظر محكمة العدل الدولية أن الامم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة، قد قصرت تقصيرا كبيرا في حلها للقضية الفلسطينية، وانحت باللوم في ذلك على استعمال حق النقض من دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن. وطلبت المحكمة من الامم المتحدة أن تنشط في الموضوع باتخاذ اجراءات لضمان احترام القانون الدولي والقانون الدولي الانساني كما حددتهما المحكمة. وقد بدأت الجمعية العامة في تنفيذ دلك بمطالبة اسرائيل الالتزام بفتوى المحكمة. غير أن الأمر توقف حتى الآن عند هذا الحد وذلك لأن الجمعية العامة لا تنعقد من تلقاء ذاتها، وانما تنعقد بناء على طلب الاعضاء. ولم تتقدم الدول العربية والاسلامية حتى الآن بطلب لعقد اجتماع للجمعية العامة لاتخاذ اجراءات محددة ضد اسرائيل لإرغامها على الامتثال لفتوى المحكمة. ولا نشك بأن ذلك راجع للضغوط الامريكية وللوعود بالبدء في مفاوضات. وفي رأينا أن هذا موقف غير سليم من جانب الانظمة العربية والاسلامية لأنه علق الموضوع كله على أمل مشكوك جدا في تحققه، ومن المؤكد أنه لن يحقق ما يريده الفلسطينيون والعرب ولن يلتزم بالمبادئ والقواعد التي حددتها المحكمة. فاسرائيل استمرت في تنفيذ بناء الجدار ولم توقفه، حتى ولو لاظهار حسن النية. واذن المطلوب من الدول العربية والاسلامية أن تباشر لدعوة الجمعية العامة لاتخاذ اجراءات ضد اسرائيل.

8ـ ونظرا لأن الامم المتحدة مشاركة في اللجنة الرباعية التي تعهدت تنفيذ خارطة الطريق، فقد نبهت المحكمةُ الامم المتحدةَ بأن عضويتها في هذه اللجنة توجب عليها أن لا تسلم القياد للولايات المتحدة الامريكية، وانما عليها أن تتخذ مواقف تهدف الى تنفيذ مبادئ وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الانساني الملزمة للمجتمع الدولي كما قررتهما المحكمة.

9ـ وخطت محكمة العدل الدولية خطوة في غاية الأهمية لتعزيز دور الجمعية العامة. فقد كان الاعتقاد السائد بأن مجلس الأمن وحده هو المختص ببحث النزاعات التي تهدد الأمن والسلام الدوليين، أو أنه لا يجوز للجمعية العامة أن تتعرض لنزاع من هذا النوع يكون على جدول أعمال مجلس الأمن. وجاءت فتوى المحكمة لتفسر أحكام ميثاق الامم المتحدة في هذا الشأن، فأفتت بأن هذا الحق ليس مقصورا على مجلس الأمن وانما للجمعية العامة أن تبحث وتقرر فيما يتعلق بهذا النوع من النزاعات الدولية حتى ولو كان الموضوع مطروحا على مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بالذات، لاحظت المحكمة أن الجمعية العامة للامم المتحدة هي الأكثر اختصاصا في النظر فيها.

10ـ وبناء على هذه الفتوى من محكمة العدل الدولية وتأنيبها لمجلس الأمن وخاصة الدولة التي مارست حق النقض لحماية الانتهاكات الاسرائيلية فقد أصبحت الأبواب مشرعة أمام الجمعية العامة للامم المتحدة لتجاوز مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية واتخاذ ما تراه من اجراءات، كما أصبحت الفرص كلها متاحة للدول العربية والاسلامية للعمل من خلال الجمعية العامة وتجنب الاصطدام بالفيتو الامريكي. والجمعية العامة تستطيع أن تفعل الكثير اذا تحركت الدول العربية والاسلامية بجدية، وما فعلته الجمعية العامة بخصوص جنوبي افريقيا العنصرية مؤشر على ذلك، حتى قبل هذه الفتوى من محكمة العدل الدولية التي عززت من مكانة الجمعية العامة في اتخاذ الاجراءات للمحافظة على الأمن والسلام الدوليين. هذا تطور في غاية الأهمية عن دور الجمعية العامة، يبدو أن الانظمة العربية والسلطة الفلسطينية لم تتنبه له كما يجب.

11ـ بعد صدور هذه الفتوى من محكمة العدل الدولية واعتماد الجمعية العامة لها بأغلبية ساحقة لم يعارض فيها دولة ذات شأن سوى أمريكا، لم يعد هناك أي مبرر للعرب للتخوف من الفيتو الامريكي في مجلس الأمن. فالدول التي وافقت على فتوى محكمة العدل الدولية، ومن بينها دول الاتحاد الاوروبي، يصعب عليها أن تقف أمام المطالبة بتنفيذ هذه الفتوى بالمبادئ والقواعد التي وردت فيها، وستقف امريكا عندئذ وحدها في مواجهة محكمة العدل الدولية والمجتمع الدولي في دعمها لانتهاك مبادئ وقواعد عامة وملزمة للمجتمع الدولي كله.

إن مراعاة الدول العربية لامريكا في مواقف جادة بالنسبة لقضايانا تزيد من المصائب ولا تخففها ولا تساعد في حلها. والفرصة الآن متاحة، ونرجو أن تغتنمها دولنا بدلا من أن تظل أسيرة للخوف من أمريكا أو اسرائيل أو تمني نفسها بآمال لن تتحقق فتضيع حقوقنا.

* رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني سابقا

زهير اندراوس*

... وإحنا شو عملنا؟!

■ رغم احتدام المواجهة على خط الحدود مع لبنان في أعقاب عملية حزب الله، إلا أن ذلك يجب أن لا ينسينا المشكلة الأساسية في غزة والتي تنبع من إصرار إسرائيلي على استمرار الحصار وعدم التجاوب مع دعوات القيادة الفلسطينية بمبادلة الاسير الجندي الاسرائيلي بالاسرى الفلسطينيين، وخصوصاً الاسرى من النساء والاطفال.

هذا الحصار ادى الى تفاقم الاوضاع الانسانية في قطاع غزة، وخصوصاً في كل ما يتعلق بالحاجات الانسانية المعيشية اليومية، وهنا نرجع لنذكر في اننا، نحن الفلسطينيين في اسرائيل، مقصرون ولا نقوم بجهد يستحق الذكر في هذا المضمار.

فاذا استذكرنا محاولة متواضعة أعلن عنها الطلاب الجامعيون العرب في الجامعة العبرية ومبادرتهم الى حملة لجمع الدعم المادي لدعم اهلنا المحاصرين، نبقى بدون اية مبادرة اخرى ونبقى في الحقيقة «عراة» امام ابناء شعبنا وشعوب العالم جمعاء، كما لا نبقي للتاريخ سوى ذكرنا كحالة انغمست في حالتها الحياتية اليومية، في مناسبات وطنية لا تنفع بها الخطابات ولا كلام المنصات والجرائد وشاشات التلفزيون، بل تتطلب عملاً حقيقياً في مجال متواضع، نستطيع أن نقدم من خلاله الدعم لاهلنا.

وهنا اجدني مضطراً الى التذكير بأننا، نحن الفلسطينيين في اسرائيل الوحيدون من ابناء الشعب الفلسطيني الذين يملكون «حدوداً مشتركة» مع غزة ونستطيع التواصل معهم مباشرةً لو رغبنا بذلك وتوفرت لدينا الارادة. كما أننا قادرون عملياً على دعم اهلنا مادياً، حتى لو استمر الامر لاكثر من عدة اشهر، هنا اود التعريج، للتذكير فقط، على الاموال الطائلة التي نصرفها سنوياً على الاعراس او شهرياً على التليفونات، وهنا أؤكد انه من حقنا القيام بهذه النشاطات، لكننا يجب ان نتذكر بأنه من واجبنا ان نقوم بدعم اهلنا، وفي هذا الظرف بالذات هذا هو المعنى الحقيقي الاساسي لهويتنا الوطنية.

ان استمرارنا بتجاهل دورنا في دعم اهلنا يرجعنا الى نقاش الاساسيات في وجودنا، الى حالة الغربة بيننا وبين باقي ابناء الشعب الفلسطيني، والى حالة تشتت الوعي الذي كان من نصيبنا، والمغاير في الحقيقة لما ندلي به من تصريحات على المنصات، تجاهل ما يجري في غزة وعدم التجند لنصرة اهلنا معناه ان اسرائيل نجحت، ليس فقط في تشتيتنا بل ايضاً في تشتيت وعينا. فمن الناحية التاريخية، تأخر الفلسطينيون في تبني تعريف الهوية الفلسطينية، ولم يكونوا شركاء في خطوات اليقظة الوطنية الأولى بعد نكبة عام 1948. ولم يشاركوا في إقامة منظمة التحرير في العام 1964 أو في نص الميثاق الوطني الفلسطيني والأهداف الوطنية. ولم يتم ضمهم للمؤسسات الفلسطينية التي أقيم معظمها في الشتات. وفي مطلع السبعينيات فقط تم ضم بعض ممثلي «عرب 48»، الذين غادروا إسرائيل، للمجلس الوطني الفلسطيني، ومن هؤلاء، محمود درويش وصبري جريس.

ولم تحاول م.ت.ف خلال سني العمل الطويلة تجنيد الفلسطينيين في إسرائيل في صفوفها، ولم تقم باعادة بناء جدية لديهم، كما فعلت في الضفة وغزة.

وانعكس بعدنا عن الحركة الوطنية بوضوح، مع بداية عملية الانفراج في العلاقات بين إسرائيل والمنظمة في نهاية الثمانينيات، ومع بداية العملية السياسية في المنطقة. في العقد الأخير لم يعتبر المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل شركاء سياسيين لمنظمة التحرير ولا للسلطة الفلسطينية من بعدها.

ويتم التعامل مع مشاكل الفلسطينيين داخل إسرائيل كشؤون داخلية، يتوجب عليهم معالجتها أمام المؤسسة الإسرائيلية دون أي تدخل للسلطة الفلسطينية. وهناك اتفاق ضمني بين السلطة الفلسطينية وممثلي الفلسطينيين في إسرائيل حول ذلك، ويشكل الأمر مؤشرا على هامشيتهم وعلى مكانتهم المركبة في فترة يبني فيها الشعب الفلسطيني استقلاله وسيادته.

وهنا اود الاشارة الى انه قد يكون قد كتب علينا ان نكون مفرقين ومفترقين في وضعيتنا السياسية، لكننا يجب ان نجتهد لرأب الصدع في الوعي المشترك كفلسطينيين، دعم اهلنا في الضفة والقطاع وخصوصاً على ارضية ما يحدث في غزة، هو مناسبتنا لنثبت الوعي المشترك، او لنعيد له اعتباره.

وهنا اعود الى فكرة اقامة صندوق وطني، ليكون مؤسسة داعمة دائمة لاهلنا تحت الاحتلال وليمثل رسالة لهم بأننا لم نتنازل عنهم ولا نريد ان يتنازلوا عنا حالياً ومستقبلاً. وهذا ممكن اذا «شمرت» قياداتنا عن سواعدها، بدل الخطابات النارية وكتابة المقالات والتعليقات في الصحافة والتلفزيون، وقامت، ولو لمرة واحدة، بقرن خطابها بالعمل الحقيقي.

فعندما تتحول قضية تنظيم مظاهرة احتجاجية تضم جميع الفعاليات والتيارات السياسية في الداخل الفلسطيني إلى مهمة شبه مستحيلة، يتحتم على القيادات الاعتراف بالفشل في تعبئة الجماهير، ويتحتم عليها الاعتراف بأنها قيادة تحولت إلى عبء على الجماهير، وبالتالي فان دورها القيادي والريادي بات مهددا بالخطر، والأحاديث التي نسمع عنها بين الفينة والأخرى عن محاولات تنظيم فلسطينيي الداخل كأقلية قومية لا تتعدى كونها شعارات فارغة ورنانة معدة للاستهلاك المحلي ولشاشات الفضائيات العربية والغربية وحتى الإسرائيلية.

على الرغم من سوداوية وضعنا، فان الحيز المتاح أمامنا ما زال مفتوحا ويمكن لقياداتنا أن تعيد حساباتها بسرعة وتتوقف عن حملات الشوشرة والتهريج وحتى المزايدات وإسداء النصائح لإخوتنا في الضفة والقطاع، والعمل على حشد وتعبئة الجماهير، لان غير ذلك سيحولنا من حيث ندري أو لا ندري إلى متأسرلين قلبا وقالبا وعندها كفك عالضيعة...!

كلبة اولمرت

أطلت علينا صحيفة «يديعوت احرونوت» الإسرائيلية، وهي الصحيفة التي تسمي نفسها بـ«صحيفة الدولة»، يوم الحادي عشر من الشهر الجاري، بنبأ نشرته على صفحتها الأولى وبالبنط العريض جاء فيه أن المجاعة تتهدد قطاع غزة، مشددة على أن المنتجات الأساسية المتبقية تكفي لثلاثة أيام فقط. ونصح المحلل العسكري في الصحيفة، المستعرب الإعلامي اليكس فيشمان، حكومته بإدخال المواد الأساسية للفلسطينيين المحاصرين براً وبحراً وجواً في القطاع قبل أن يستفيق العالم ويوجه سهام النقد اللاذعة لسياسة حكومة الثنائي اولمرت ـ بيرتس. وفي نفس الصفحة كشفت لنا الصحيفة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قرر نقل كلبته المدعوة «بيتا» (ومعنى هذه الكلمة بالعربية رغيف خبز) إلى ديوانه في القدس الغربية، لافتة إلى أن موظفي الديوان بدأوا يتعودون على الكلبة الرسمية، وبما أن الصورة تعادل ألف كلمة، فقد قررت أوسع الصحف انتشارا في إسرائيل أن تنشر صورة الكلبة الرسمية وصاحبها اولمرت، وهو يجلس كالحمل الوديع يداعبها ويلاطفها.

لا يوجد لدينا أدنى شك، بان هذا النشر والربط بين رغيف خبز الفلسطينيين في غزة و«رغيف خبز» اولمرت، هو عمل قام به محرر الصحيفة عن سبق الإصرار والترصد، ليؤكدوا لنا للمرة الألف بان الصحافة الإسرائيلية العبرية على مختلف مشاربها، هي صحافة بلاط تحاول نقل المزاج العام لصناع القرار في الدولة من ناحية، وتعمل من الناحية الأخرى بشكل مكثف على تأليب الرأي العام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. الانكى من ذلك أن القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي خصصت 15 دقيقة في برنامج الثرثرة «لندن وكيرشنباوم» لمعالجة المجاعة في غزة.

وبعد أن شاهدت النقاش ارتحت بعض الشيء، لان المراسل الإسرائيلي المختص في الشؤون الفلسطينية كشف لنا بشكل قاطع وحازم وجازم أن الأكل في غزة يكفي المواطنين لعشرة أيام وليس لثلاثة أيام فقط، ومن المؤسف حقا أن وسيلتي الإعلام لم تجدا من المناسب إبلاغنا ما هو نوع الطعام الذي تتناوله ـ صحتين وعافية ـ كلبة السيد اولمرت، أطال الله في عمرها.

بعد مرور حوالي 24 ساعة على هذا النشر «الموضوعي»، اعترفت إسرائيل بان عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا في غزة خلال يوم الأربعاء الثاني عشر من تموز (يوليو) وصل إلى 24 شهيدا، تسعة منهم أفراد عائلة واحدة، أي أن الاحتلال قتل كل ساعة فلسطينيا واحدا.

* رئيس تحرير صحيفة «كل العرب» الصادرة في الناصرة

تزوير الحقائق في المفهوم الإسرائيلي والأمريكي للاجئين

محمد خليفة*

■ قدّم أعضاء في مجلس الشيوخ والنواب الأمريكي مشروع قرار يمكن إحالته للجان الشؤون الخارجية، يلزم الولايات المتحدة بفرض شروط للاعتراف بما سموه حقوق اللاجئين اليهود من الدول العربية والإسلامية والخليج العربي. وجاء في حيثيات القرار، أنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يعي الأزمة التي يتعرض لها اليهود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج العربي، وأنه لا يمكن تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط دون الاعتراف وتعويض الجاليات اليهودية التي تواجدت منذ قرون مضت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج العربي على الاجتثاث الذي تعرضت له.

وتدين الولايات المتحدة الانتهاكات المستمرة التي تعرّضت لها الأقليات اليهودية في الماضي والحاضر من قبل الدول الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج العربي. وبداية لا بدّ من القول، إن مشروع القانون هذا هو إسرائيلي الصياغة وإن كان مقدماً إلى المجلس التشريعي في الولايات المتحدة، ذلك أن إسرائيل ما فتئت تتحدث عن ما تسميه قضية اللاجئين اليهود من الدول العربية والإسلامية إليها، وأن هؤلاء اللاجئين أجبروا على ترك أوطانهم لحظة قيامها عام 1948 .

وأن كلمة «اللاجئين» المذكورة في القرارات الدولية وفي معاهدات السلام بينها وبين كل من مصر والأردن لا تشمل فقط اللاجئين الفلسطينيين، بل أيضاً ما تسميهم اللاجئين اليهود. وتتوسع إسرائيل في مفهوم اللاجئين ليطال من تسميهم يهود المدينة المنوّرة ويهود خيبر، وأن هؤلاء اليهود طردوا بعد الإسلام وينبغي إعادة اليهود إلى هناك كشرط لكي تقبل هي بالاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجّرتهم منها. ولا شك أن كل ذي بصيرة يدرك حجم المغالطات التي تسوقها إسرائيل في موضوع اللاجئين، لكن الذي سار في الخطأ منذ البداية، يصعب عليه الرجوع إلى الحق. فقبل بدء المشروع الصهيوني الغادر في فلسطين عام 1900، لم يكن هناك أية مشكلة بين العرب والمسلمين وبين اليهود، فقد كان اليهود يعيشون في معظم أنحاء العالم العربي وفي أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي. وكانت حقوقهم محفوظة ولم يحدث أن تعرضوا عبر التاريخ العربي الإسلامي الطويل لأية مذبحة أو إبادة. فالرحمة التي استوحاها المسلمون من القرآن الكريم، فرضت عليهم أن يحافظوا على حياة الآخرين وعلى حقوقهم ما داموا يلتزمون بشروط الحياة في الدولة الإسلامية. ومنذ البداية، كان يهود المدينة قد وقفوا في وجه الدعوة الإسلامية، وعقد معهم الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وسلم) صلحاً، لكنهم ما لبثوا أن نقضوا صلحهم، إذ راحوا يدبّرون اغتيال الرسول والقضاء على الدعوة الإسلامية، فاضطر الرسول إلى محاربتهم وإلى إجلائهم عن المدينة لكي يحافظ على وجود المجتمع الإسلامي الوليد. فانتقل هؤلاء إلى خيبر، وانضموا إلى اليهود المقيمين هناك، وراحوا يبنون الحصون ويعدّون العدّة لقتال المسلمين، ولم يكن أمام الرسول والمسلمين سوى مقاتلتهم وإخضاعهم بالقوة.

وعقد الرسول معهم بعد إخضاعهم، صلحاً أبقاهم بموجبه في أراضيهم مقابل أن يلتزموا بشروط الحياة بين المسلمين. لكنهم وكعادتهم في نكث العهود، فقد نكثوا عهدهم مع المسلمين في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، فقاتلهم المسلمون من جديد، فتفرقوا في البلاد. لكن اليهود الذين كانوا موجودين في أماكن أخرى مثل اليمن والعراق وبلاد الشام ومصر وبلاد المغرب العربي، التزموا بشروط الدولة الإسلامية، فنعموا بالأمن والسلام.

وكان يهود اليمن، وهم عرب أصلاء من أخلص الناس للدولة الإسلامية، وأسلم الكثير منهم وأهمهم الشخصية الإسلامية المشهورة كعب الأحبار الذي ينسب إليه ما يسمى «الإسرائيليات» الموجودة في كتب التفاسير. وعندما بدأ المشروع الصهيوني بعد مؤتمر بال في سويسرا عام 1898، وأنشئت الوكالة اليهودية المتخصصة بتنشيط الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أرسلت هذه الوكالة أحد مشاهير يهود «الدونمة» ورئيس المحفل الماسوني في اسطنبول عمانوئيل قراصوه إلى اليمن عام 1913 لتشجيع اليهود اليمنيين للهجرة إلى فلسطين.

فجاء هذا إلى هناك بهيئة حاخام وادعى أن المسيح المنتظر سيظهر في فلسطين، وأنه لا بد من تهيئة الوضع هناك لاستقباله. فهاجر عشرات الآلاف من يهود اليمن إلى فلسطين عام 1919، أي ابان الاحتلال البريطاني لها. وهناك استقبلتهم الوكالة اليهودية التي كانت ناشطة بدعم وحماية من الإنكليز، وتم إجبار هؤلاء اليهود على العمل في الزراعة في المستوطنات التي كانت قيد الإنشاء. وأدرك هؤلاء اليهود حجم الاحتيال الذي تعرّضوا له، لكنهم كانوا عاجزين عن العودة إلى ديارهم في اليمن لأن الوكالة اليهودية منعتهم من ذلك.

وهكذا، فإن هجرة يهود اليمن إلى إسرائيل كانت هجرة طوعية وأنها كانت سابقة لقيام دولة إسرائيل. وأما يهود العراق وسورية ولبنان ومصر وبلاد المغرب العربي، فإنهم تركوا أوطانهم، بعد قيام إسرائيل، بمحض إرادتهم، لا بل إنهم تحايلوا على الحكومات العربية التي منعتهم من الهجرة، حيث إنهم قالوا، إنهم يريدون الهجرة إلى أوروبا، فهاجروا إلى هناك، ومن ثم هاجروا إلى فلسطين وانضموا إلى المجموعات الصهيونية الإرهابية فيها. وللدلالة على أن الدول العربية والإسلامية لم تطرد اليهود منها، فإنه ما زال هناك جاليات يهودية مقيمة في العديد منها، فهناك يهود في دول مثل المغرب وتونس ومصر وسورية وإيران وتركيا وسوى ذلك. ولعل أبلغ ردّ على مطالب إسرائيل هو أن يقال لها: أعيدي اليهود الذين هاجروا من البلاد العربية والإسلامية إلى أوطانهم بشرط أن يعود هؤلاء كمواطنين في هذه الدول وأن يتخلوا عن جنسيتهم الإسرائيلية. ولا شك أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بذلك، لأن اليهود الشرقيين هم الأغلبية فيها، وإذا عاد هؤلاء، فإن الدولة الصهيونية ستنتهي إلى غير رجعة. ولذلك، فإن إثارة قضية ما يسمى «اللاجئين اليهود» من قبل إسرائيل والولايات المتحدة لا يهدف إلا إلى دفن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في فلسطين. فيقال للعرب: لديكم لاجئون، ولدينا لاجئون، فاحتفظوا بلاجئيكم، ونحن نحتفظ بلاجئينا. وهكذا تنتهي قضية اللاجئين بمقاصة بين الطرفين، العرب من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى.

* كاتب من الإمارات
medkhalifa@maktoob.com
http://www.mohammedkhalifa.com

إنها «آراء» وليست «مواقف»!

جواد البشيتي*

أسرى فلسطينيين شرطا للإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليت؟!

كل ما يملكون من ثقل دبلوماسي وسياسي في قضية «تبادل الأسرى» يمكن أن يُتَرْجَم، في آخر المطاف، وبعد خراب غزة، بـ «وعد إسرائيلي»، فالحل الذي يتوفَّرون على صنعه، في نطاق تلك القضية، قد يقوم على «وعد» من اولمرت بأن تفرج إسرائيل عن بعض من الأسرى الفلسطينيين ممن «لم تتلطخ أياديهم بالدم اليهودي المقدَّس»، بعد (وهي ظرف زمان إسرائيلي) الإفراج عن شاليت!

وهذا «الإفراج البَعْدي» عن بعض الأسرى الفلسطينيين ليس سوى «الشكل الدبلوماسي» لتلبية مطلب إسرائيل «الإفراج الفوري وغير المشروط» عن شاليت.

«الإبداع الدبلوماسي» الذي به يفاخرون ويتمدحون لم يَسرِ إلا بما يسمح بتلبية ذلك المطلب الإسرائيلي، وبما يبقي على شاليت ذريعة للاستمرار في «حرب سلامة سديروت»، فلم يتمخَّض ذاك «الإبداع» عن «حل مؤقت» من قبيل أن «يستضيفوا» شاليت عندهم فلا تنتهي «الاستضافة» إلا عند التوصُّل إلى «حل مرضٍ» لمشكلته ومشكلة الأسرى الفلسطينيين.. وعن «حل دائم» لهذا النزاع العسكري غير المتكافئ، يقوم على الوقف الفوري والمتبادل والشامل والدائم لـ «أعمال العنف» مع خروج الجيش الإسرائيلي من المناطق والمواقع إلى أعاد احتلالها في قطاع غزة، وفك الحصار الإسرائيلي عن القطاع.

إنها حقا «أمطار الصيف»، فعَيْم الحرب الإسرائيلية يغطي سماء غزة، ولكن تلك السماء لا تمطر هناك، وإنما في العواصم العربية، فالموت والدمار لغزة وأهلها؛ أما الموت والدمار السياسيين، أي «أمطار الصيف» الإسرائيلية، فللعواصم الصامتة المحايدة.. أو الوسيطة!

■ ما هي «مواقف» الدول العربية من كل هذا الذي حدث ويحدث في قطاع غزة (وفي الضفة الغربية)؟ ولكن، هل هذا سؤال؟ وإذا كان سؤالا فما هو الجواب؟ السؤال الأول سياسي؛ أما الثاني والثالث ففلسفيان ـ منطقيان؛ ومع ذلك فقد يتحوَّلان إلى سياسيين، فالناقم على السياسة العربية، إذا ما فهمنا الـ «لا سياسة» على أنها هي أيضا سياسة، قد يجيب قائلا: «كلا، ليس ذاك السؤال بسؤال».

لقد تحفَّظتُ من كلمة «مواقف»؛ لأن الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، وعليه، لم تقتل وتدمِّر وتهدم هناك إلا لتمعن قتلا وتدميرا وهدما في ناحية «المواقف» في السياسة العربية، فما تقوله الدول العربية، أي ما تفعله؛ لأن فعلها لا يتخطى حدود القول، أقرب إلى «الرأي» منه إلى «الموقف».

إنها تعبِّر عن «رأيها» في كل هذا الذي حدث ويحث في قطاع غزة، فهي، وعلى سبيل المثال، تقول، ولا بأس في أن تقول، إنه «عدوان» تشجبه وتستنكره، وتدعو إلى وقفه؛ وإنها ترى أنه لن يجلب الأمن والاستقرار، ولا ينهي دائرة العنف، التي يذهب ضحيتها الأبرياء.

وبعضها ربما لا يجرؤ حتى على وصفه بأنه «عدوان»، فثمة مفردات وعبارات «أقل خشونة» يمكن استعمالها في الوصف. وهذا «الرأي» قد يضمِّنونه «دعوة»، تعدل في أهميتها «الدعاء»، ويدعون فيها غيرهم، أي المجتمع الدولي وأشباهه، إلى أن يبذل قصارى جهده في سبيل..

«الموقف» لم نرَ شيئا من معانيه في السياسة العربية. حتى أصغر «المواقف» غاب عن السياسة العربية، فهل سمعتم، على سبيل المثال، أن دولة عربية أعلنت رسميا تأييدها للإفراج عن

* كاتب ومحلل سياسي فلسطيني ـ الاردن

AL-QUDS Al - Arabi Volume 18 - Issue 5328 Saturday/